ظاهرة
الاكتساب من الإضافة في العربيّة
وتطبيقاتها
في القرآن الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

كنت أظن أن ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه يقتصر على ما اشتهر من اكتساب التعريف والتخصيص ، والتأنيث والتذكير ، وهذا ما ذكرته الكتب

التعليمية ولا سيما شُراح الألفيات ، وبعد الإطلاع على مصنفات المحققين من النحاة المتأخرين وجمع شتات الموارد المكتسبة من الإضافة تبيّن أن الاكتساب ظاهرة نحوية متشعبة تستحق الدراسة والاستقصاء والوقوف على الدلالات التي يضفيها المضاف إليه على المضاف بالنسبة التقييدية الرابطة بينهما ، ولعل أهم ما أتعجل في ذكره أن النحاة اختلفوا في الأمور المكتسبة من الإضافة وتباروا في استقصاء عددها ودلالاتها النحوية ، فضلا عن الدلالات المكتسبة من الإضافة التي تدخل في حقل البلاغة ، سعة الموارد النحوية المكتسبة وكثرتها في لغة الفصحاء سوّغ للبحث أن يصطلح عليها ظاهرةً .

ترجحت طبيعة الموضوع أن يكون بمبحثين تسبقهما المقدمة والتمهيد وتلحقهما لائحة نتائج ، تناولت في المقدمة فكرة الموضوع وأهميته وسبب الاختيار والمنهج وانتهى إلى تعريف للاكتساب من الإضافة ، أما التمهيد فأصّل للظاهرة من حيث المصطلح والدلالة وموارد الاكتساب وتباين آراء العلماء فيها .

أما المبحث الأول فخُصص لموارد الاكتساب الثنائية التي تتبادل المعنى فيما بينهما ، ومنها: التعريف والتنكير ، والتخصيص والتعميم ، والإعراب والبناء ، والتذكير والتأنيث .

أما المبحث الثاني فكان لموارد الاكتساب المتفرقة ، ومنها الاستفهام والجزاء والمصدرية والظرفية والجمع وغيرها .

وأخيرا النتائج المتواضعة التي خلصت إليها الدراسة

التمهيد

الإضافة معنى من المعاني النحوية ، وإحدى المرتكزات المهمة المميزة بين المعاني المتشابهة في العربية بوساطة الإعراب وقسيم ثالث للفاعلية والمفعولية ، والمتضايفان : المضاف والمضاف إليه يكتسب الأول من الثاني ويكتسي ويستفيد

الكثير من معانيه وأحكامه ، تناول النحويون هذه الظاهرة بمصطلحات مختلفة ومتفاوتة من حيث كثرة استعمال بعضها على الآخر ، والأثر الدلالي لهذا الاكتساب ، وتباين آراء النحاة في استقصاء موارد الاكتساب، ويمكن أن نؤصّل للظاهرة بالمطالب الآتية:

أولاً: مصطلحات ظاهرة الاكتساب.

١. الاكتساب ، هو أشهر المصطلحات وأكثرها استعمالا في الظاهرة ، والاكتساب لغة هو طلب الرزق ، وأصله الجمع ، ونُقل عن سيبويه أن كَسَبَ بمعنى أصاب واكتسب بمعنى تصرف واجتهد[١] ومن المجاز كسبتُ خيرا واكتسبت شرا [٢] .

والظاهر أن استعمال لفظة الاكتساب مع الإضافة استعمال مجازي وليس حقيقيا إذما اعتمدنا معنى الطلب المتقدم ذكره ولكن طلب المعنى من المضاف إليه واكتسابه وليس طلب الرزق ، ومن أمثلة استعمال هذا المصطلح مع الإضافة : اكتساب التعريف ، واكتساب التخصيص ، واكتساب التأنيث ، واكتساب التذكير ، وغيرها[١].

٢. الاكتساء وهو أقل استعمالا من الاكتساب ، والاكتساءُ لغة من كسوت فلاناً اكسوه كسوة إذا ألبسته ثوبا واكتسى فلان إذا لبس الكسوة [٢] ، ومن المجاز ، اكتست الأرضُ بالنبات تغطت به[٣] ، والظاهر أن استعمال الاكتساء مع الإضافة استعمال مجازي وليس حقيقيا إذما اعتمدنا معنى اللباس ، ولكن

---

[١] **ينظر: لسان العرب ، ابن منظور:٧١٦/١.**

[٢] **ينظر: أساس البلاغة ، الزمخشري :٥٤٣/١.**

[١] **ينظر: مغني اللبيب ، ابن هشام : ٦٧٣/١ وهمع الهوامع ، السيوطي : ٢٢٢/١.**

[٢] **لسان العرب: ٢٢٣/١٥.**

[٣] **ينظر: أساس البلاغة :٥٤٤/١.**

لبـاس المعنــى ولـيس لبـاس الثـوب ، واسـتعمل المصـطلح مـع الإضـافة النحويون[٤]،والبلاغيون[٥] ،والمفسرون[٦].

٣. الاستفادة ، وهو أقل استعمالا من الاكتساب والاكتساء ، والاستفادةُ لغة من أفدتـه مـالاً أعطيتـه ، وأفـدتُ منـه مـالاً أخـذت ، وقـال ابـو زيـد الفائـدة مـا استفدت من طريفة مال من ذهب أو فضة[٧] ، وأفدت منه خيرا واستفدته وفادت له من عندنا فائدة أي حصلت[١] ، واستفاد مالاً اكتسبه[٢].

والظاهر أن معنى الاستفادة هو المعنى القريب أو المرادف لمعنى الاكتساب كما هو واضح مما تقدم ، ومن الجدير بالذكر أن مصطلح الاستفادة من الإضافة هو استعمال معاصر للظاهرة[٣] .

٤. المجاورة ، استعمل هذا المصطلح في الكثير من الموارد النحوية ، ومنها الاكتساب من الإضافة ، فقد نقل لنا المفسرون عن المبرّد أنه اصطلح للاكتساب من الإضافة في مورد اكتساب التأنيث بـ(التأنيث على المجاورة)[٤] وذكر بعضهم الآخر في مورد اكتساب التذكير بـ(التذكير على المجاورة)[٥].

---

[٤] ينظر: الخصائص ، ابن جني :٥٣/١ واللمع في العربية :٨٠/١.

[٥] أسرار البلاغة :٣٦٢/١

[٦] ينظر:إملاء ما منَّ به الرحمن ، العكبري:٤١/٢ والمحرر الوجيز ،ابن عطية: ٢٦٤.

[٧] ينظر: المصباح المنير ، الفيومي:٤٨٥/٢.

[١] أساس البلاغة: ٢٨٦/١.

[٢] المعجم الوسيط :٧٠٨/١.

[٣] ينظر: النحو الوافي، عباس حسن:٢٣/٣.

[٤] ينظر: الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي:١٤٨/٧ وفتح القدير ، الشوكاني:١٨١/٢.

[٥] ينظر: جواهر الحسان في تفسير القرآن ، الثعالبي:١٥٨/٧ وتفسير البغوي ، البغوي:٣٨١/٣.

ويبدو أن مصطلح المجاورة إنْ صحَّ مع التذكير والتأنيث اكتسابا يمكن أن يستعمل مع الموارد الاكتسابية الأخر فيمكن أن نقول : التعريف على المجاورة ، والتخصيص على المجاورة والتعميم على المجاورة والبناء على المجاورة فضلا عن أنَّ الإعراب على المجاورة مطروق كثيرا رفعا ونصبا والذي يعنينا جراً ؛ لأنه من آثار الإضافة .

ثانياً: أثر الإضافة في المعنى واللفظ.

الإضافة معنى نحوي عملها الجرّ ، وهي على قسمين: محضة وغير محضة ، ولكل منهما أحكام مفصّلة في كتب المصنفات النحوية ، وسنقتصر على ما له علاقة بفكرة الموضوع.

١. الإضافة المحضة وأثرها في المعنى.

هذه الإضافة لها آثار معنوية كثيرة تتركها في المضاف ، ومن أحكامها المهمة والتي يترتب عليها أكثر من أثر معنوي هو اشتمال هذه الإضافة على حرف جرّ أصلي نقدّره أو نتخيله ، غايته ربط المعنى أو النسبة بين المتضايفين وكشف الصلة بينهما وهذه الحروف(من ، وفي ، اللام) وهي قادرة على أن تربط بين المتضايفين ، فـ(من) تؤدي فيهما معنى البعضية أو بيان النوع و(في) تؤدي فيهما معني الظرفية و(اللام) تؤدي فيهما معنى الملكية والاختصاص ، ولا يقوم أي حرف من هذه الأحرف مقام الآخر ؛ لأنَّ لكل منهم معنى لا يقوم به غيره[١] .

فمن الآثار المعنوية التي تفيدها هذه الإضافة ما نحن بصدده من اكتساب معان بفعل الإضافة ، ومنها التعريف ، والتخصيص ، والتعميم ، والاستفهام ، والجزاء ، والمصدرية وغيرها من المعاني التي ستتضح في البحث ، وهذه المعاني كلها لا يمكن أن تُكتسب إلا بالإضافة المحضة المعنوية ، وعندها اصطلح عليها النحويون بالإضافة المعنوية فهم يدركون أن أثرها معنوي يكمن في تنوعها الدلالي المتقدم ذكره .

٢. الإضافة غير المحضة وأثرها في اللفظ .

---

[١] **ينظر: شرح المفصل ، ابن يعيش :١١٩/٢ والنحو الوافي: ١٦/٣-١٨.**

هذا النوع الثاني من الإضافة لا أثر له في المعنى ؛ لأن الإضافة فيها لا يتخيل أو يقدّر فيها حرف جرّ ، ولا تكتسب آثارا لفظية ؛ لذا اصطلحوا عليها باللفظية ومن مصاديق هذا الاكتساب التخفيف اللفظي بحذف نون المثنى وجمع المذكر السالم وحذف التنوين[1] ، وغيرها من موارد الإفادة اللفظية التي ستتضح في البحث إن شاء الله.

ثالثا: الموارد المكتسبة من الإضافة وتباين آراء النحاة في استقصائها.

لم تُذكر الكثير من الموارد المكتسبة من الإضافة ، وقد اقتصر ذكرها على التعريف والتخصيص والتأنيث وبعض آخر ، ذكر ابن مالك في بيته التعليمي المشهور موردا واحدا مصرحا باكتسابه من الإضافة وهو اكتساب التأنيث ، قال:

وربما أكسبت ثانٍ أولا تأنيثا إن كان لحذف مؤهلا

فقد فهم شراح الألفية بمفهوم المخالفة أولا والاستقراء ثانيا أنه يمكن أن يُكتسب عكسه ، أي اكتساب التذكير ولم يذكر غيره من موارد الاكتساب.

وأوضح من حاول استقصاء موارد الاكتساب ابن هشام الأنصاريّ فقد ذكر أحد عشر موردا مكتسبا ، قال: (الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة أحد عشر ...)[1]

وحاول السيوطي بعده استقصاءها ، ونسب إلى ابن هشام أنه ذكر عشرة موارد والصواب أنه ذكر أحد عشر موردا ، وانتقد ابن هشام بأنه أخذ الأمور المكتسبة من كتاب (نظم الفرائد وحصر الشرائد) للمهلبيّ ، ونقل لنا أبيات المهلبيّ التعليمية التي استقصت موارد الاكتساب ، قال:

(خصال في الإضافة يكتسبها الـ مضاف من المضاف اليه عشرُ
بناء م تذكير وظرف ومعنى الجنس والتأنيث تقرو
وتعريف وتنكير وشرط والاستفهام والحدث المقرُ)[2]

---

[1] **ينظر: شرح المفصل :١١٩/٢ والنحو الوافي: ٣١/٣-٣٢.**

[1] **مغني اللبيب: ٦٦٣/١**

[2] **الأشباه والنظائر، السيوطي:١١٦/٢.**

واسترسل السيوطي منتقدا المهلبي وابن هشام تركهما بعض موارد الاكتساب ونظم أبياتا استقصى فيها – من وجهة نظره – الأمور المكتسبة من الإضافة ، قال : (قلتُ: أنا

ويكتسب المضاف فخذا أمورا أحلتها الإضافة فوق عشر

فتعريف وتخصيص وبناء وتخفيف كضارب عبد عمرو

وترك القبح والتجوز شرط والاستفهام فانتسبا لصدر

وتذكير وتأنيثا وظرف وسلب للمعرف شبه نكر

ومعنى الجنس والحدث المعر فخذ نظما يحاكي عقد در

بين هذه وتلك من موارد الاكتساب من الإضافة فقد أبلى العلماء بلاء حسناً في استقراء هذه الموارد الدلالية واستقصائها ، وسيتبين في البحث أن موارد الاكتساب لم تستقص على نحو دقيق ، وأنها أكثر مما ذكره المهلبيّ وابن هشام والسيوطي إلى أن وصلت بفضل الله وتوفيقه بعد البحث والتتبع إلى ثماني عشرة موردا نحويا مكتسبا من الإضافة ، وتركتُ الموارد البلاغية المكتسبة ؛ ليبقى البحث في مساره النحويّ والله وراء القصد.

وفي خلاصة التأصيل لظاهرة الاكتساب من الإضافة واستقصاء موارده ودلالاته ومصطلحاته يمكن أنَّ يخرج البحث بتعريف جامع **بأنه أثر معنوي أو لفظي يكتسبه المضاف من المضاف إليه ويترتب عليه الكثير من أحكامه وقد يؤثر السياق في بعض موارده.**

المبحث الأول

الاكتساب

من الإضافة في ظواهر ثنائية

- **اكتساب التعريف والتنكير.**
- **اكتساب التخصيص والتعميم.**
- **اكتساب التذكير والتأنيث.**
- **اكتساب الإعراب والبناء.**

أولا : اكتساب التعريف والتنكير

أولا : اكتساب التعريف .

الإضافة على نوعين : محضة وغير محضة ، فالمحضة يصطلح عليها بالإضافة المعنوية وهي إضافة الصفة إلى غير معمولها ، وغير المحضة يصطلح عليها بالإضافة اللفظية وهي إضافة الصفة إلى معمولها[١] .

التعريف والتخصيص هما من أهم وظائف الإضافة وأهم ما يكتسبه المضاف واشتهر به ؛ لذلك لا يضاف الشيء إلى نفسه ؛ لأنه لا يتعرَّف ولا يتخصص بنفسه وإنما بغيره [٢].

فاكتساب التعريف بالإضافة لا يكون إلا في الإضافة المعنوية ؛ لأن الاكتساب في مثل هذه الحالة اكتساب معنوي ، والتعريف معنى ، لذا نجد النحويين يصطلحون على ما تعرف بالإضافة بـ(المعرف بالإضافة) وهذا دليل آخر على أن التعريف من أهم وظائفها إلا أنَّ النحاة قد اختلفوا في رتبة المعرف بالإضافة من بين المعارف وقد نقل لنا السيوطي أربعة مذاهب ، قال :(أحدها : أنه في مرتبة ما أضيف إليه مطلقا حتى المضمر؛ لأنه اكتسب التعريف منه فصار مثله وعليه ابن طاهر وابن خروف وجزم به في التسهيل.

الثاني: أنه في مرتبته إلا المضاف إلى المضمر فإنه دونه في رتبة العلم وعليه الأندلسيون لئلا ينتقض القول بأن الضمير أعرف المعارف ويكون اعرفها شيئين : المضمر والمضاف إليه وعزي لسيبويه.

الثالث: أنه دون ما أضيف إليه حتى المضاف لذي "ال" وعليه المبرّد كما أن المضاف إلى المضمر دونه.

الرابع: أنه دونه إلا المضاف لذي "ال" حكاه في الإفصاح)[١] .

إضافة المصدر كلها معنوية إلا إذا كان المصدر بمعنى الفاعل أو المفعول ووظيفتها الأساس تعرّف المضاف ولهذا لا يجوز فيه الألف واللام فلا يقال: (الغلام

---

(١) ينظر: شرح المفصل ، ابن يعيش:١١٩/٢.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ، ابن جني :٣٤/١.

[١] همع الهوامع ، السيوطي:٢٢٢/١.

زيد)[٢] وتسمى أيضا الخالصة ويكون المعنى فيها موافقا للفظ وإذا أضفته إلى معرفة تعرف وإذا أضفته الى نكرة تخصص ، وقد اكتسب التعيين الذي يزيل الإبهام والشيوع[٣] .

الذي جرى عليه الجمهور أن الإضافة المحضة ما أفادت تعريفا إذا كان المضاف إليه معرفة أو تخصيصا إذا كان نكرة[٤] ، إلا أن أبا حيان قد خطّأ التفريق بين ما تفيد الإضافة تعريفا وتخصيصا على ما نقله السيوطي من أن التعريف قسم من التخصيص وأقوى مراتبه[١] ، أي من باب الخاص والعام.

وتعود الإضافة المعنوية التي تفيد المضاف تعريفا عند التحليل إلى تركيب وصفي ألا ترى أن "غلام زيد" معناه "غلام لزيد" بمعنى "كائن لزيد" و"ضرب اليوم" عند التحليل معناه "ضرب في اليوم" أي "كائن فيه" [٢].

بقي أن نشير إلى ما يخرج عمّا ذكر من اكتساب التعريف إن أضيف إلى معرفة (وكل اسم معرفة يتعرّف به ما أضيف إليه إضافة معنوية إلا اسماء توغلت في إبهامها فهي نكرات وإن أضيفت إلى المعارف وهي نحو غير ومثل وشبه لذلك وصفت بها النكرات فقيل : مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك ... اللهم إلا إذا شُهر المضاف بمغايرة المضاف إليه كقوله عزّ وجل : " **غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ** "[٣] أو بمماثلته)[٤].

---

[٢] . ينظر : كتاب الكليات ، أبو البقاء الكفويّ:١/١١٣.

[٣] ينظر : النحو الوافي ، الأستاذ عباس حسن:٣/٢٣.

[٤] ينظر: سر صناعة الإعراب :١/٣٤واسرار العربية ، أبو البركات الانباري :١/١١٣.

[١] ينظر:همع الهوامع:٢/٥٠٣.

[٢] ينظر: أسرار العربية :١/١١٣ وكتاب الكليات:١/١٣٣.

[٣] الفاتحة:٧.

[٤] شرح المفصل:١/١١٦-١١٧.

والظاهر أن المماثلة والمغايرة بين المضاف والمضاف إليه وظيفة السياق ، فهو كفيل بكشفها ، قال الرضي :(وإنما لم يتعرف غيرك لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون أخرى ، إذ كل ما في الوجود إلا ذاته موصوف بهذه الصفة ، وكذا مماثلة زيد لا تخص ذاتا ...قال ابن السري :إذا أضفت "غيرا" إلى معرف له ضد واحد فقط تعرف "غير" لانحصار الغيرية كقولك : عليك الحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى: " **غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ** " ... فعرّف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضي عنهم)[1] .

ومن الجدير بالذكر أن أشير إلى أن المجمع العلمي في القاهرة بحث مسألة وقوع "غير" بين متضادين واكتسابها التعريف ، وقد جاء قرارهم الآتي(بناء على اقتراح لجنة الأصول بالمجلس التي تقول : "تختار اللجنة – وفاقا لجماعة من العلماء – أن كلمة "غير" إذا وقعت بين ضدين لا قسيم لهما تتعرف بإضافتها إلى الثاني منهما اذا كان معرفة واذا كانت "ال" تقع في الكلام معاقبة للإضافة فإنه يجوز دخول "ال" على "غير" فتفيدها التعريف في مثل هذه الحالة التي تعرّفت فيها الإضافة إذا قامت قرينة على التعيين ")[2] .

ثانيا: اكتساب التنكير.

الوظيفة الرئيسة التي على أساسها قامت الإضافة هي تعريف المضاف أو تخصيصه ، أما تنكيره فعكس غايتها ، فالمتضايفان فيهما نسبة جزئية أو تقييدية تعطي معنى فرعيا رابطا في النسبة الكلية الرابطة بين طرفي العمد في الجملة العربية ، فتنكير المضاف خلاف المطلب وإلا فالنكرات المفردة موجودة وكثيرة جدا نعرّفها أو نخصصها بالإضافة أما تنكيرها مع الإضافة فالظاهر انه لغرض بلاغي يراد منه.

نقل سيبويه في هذا المورد قولا عن الخليل ، قال: (وأما زيد ابن زيدك فقال الخليل : هذا زيدٌ ابن زيدك وهو القياس وهو بمنزلة هذا زيدٌ ابن أخيك لأن زيدا إنما

---

[1] **شرح الرضي على الكافية:٢/٢١٠-٢١١.**

[2] **مجلة المجمع اللغوي ، القاهرة ج ٢٥ ، نوفمبر ١٩٦٩م ص٢٠٢ وينظر قرارات المجمع**

صار ههنا معرفة بالضمير الذي فيه كما صار الأخ معرفة به ألا ترى أنك لو قلت : هذا زيد رجلٍ صار نكرة فليس بالعلم الغالب لأن ما بعده غيره)[1].

وقد اعترض بعض المتأخرين على اكتساب التنكير من الإضافة في قولنا: " زيدُ رجلٍ" ، قال: (فإن "زيد" نُكر أولا بجلعه جنسا ثم أُضيف للتخصيص فتنكيره بالجنسية لا بالإضافة)[2] وعدّ السيوطي هذه الاكتساب في غاية الحسن ، قال: (ومسألة اكتساب التنكير من الإضافة في غاية الحسن وهي سلب تعريف العلمية)[3].

الظاهر أن تنكير المضاف لا يمكن أن يحدث إلا إذا كان علما ، فبإضافته إلى النكرة يكتسب منها التنكير كما في تمثيل سيبويه " هذا زيدُ رجلٍ" والذي يبدو لي أن هناك تداخلا بين تنكير المضاف العلم بإضافته للنكرة وبين المضاف المخصص والقاسم بين الاثنين أنهما يضافان إلى النكرة "هذا زيدُ رجلٍ " يشابه إلى حدٍ ما "هذا غلامُ رجلٍ " فالثاني مخصص بالاتفاق والظاهر أن الأول قد تخصص أيضا بدليل قول سيبويه المتقدم:(صار نكرة فليس بالعلم الغالب) يعني ليس زيدا المعروف المسمى به شخصا معينا وإنما زيدُ رجلٍ غير محدد كما أن الغلام غلامُ زيدٍ غير محدد ، فهما نكرتان مخصصتان والفارق بينهما أن الغلام كان نكرة فتخصص وزيدا كان معرفة فتخصص ويبدو – والله العلم – أن تنكير العلم يراد به تقليل الشأن أو الإيهام .

ومن الشواهد التي جاءت مصداقا لتنكير المضاف(قوله تعالى:"**كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ**"[1] ، فإن قلت: فلم نكّر أولا وعرّف ثانيا قلت : إنما نكّر من اجل تنكير المضاف لا من اجل تنكيره في نفسه كقول العجاج:

---

[1] **الكتاب:٣/٥٠٧-٥٠٨.**

[2] **الإرشاد إلى علم الإعراب ، شمس الدين الكيشي :٣٢٨.**

[3] **الأشباه والنظائر ، السيوطي: ٢/١١٦.**

[1] **طه:٦٩.**

في سعي دنيا طالما قد مرّت

وفي حديث عمر رضي الله عنه " لا في أمر دنيا ولا في أمر آخر" والمراد تنكير الأمر كأنه قيل: إن صنعوا كيد سحري وفي سعي دنيوي وأمر دنيوي وأخروي)[١].

ولو عُرّف الساحر المذكور أولا لعُرّف المضاف وهذا ليس مراد الآية [٢] ، ومنه أيضا(قوله تعالى: " **فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ**"[٣] فإن قلت: لمَ قال: " قرة أعينٍ" ونكّر وقلّل ، قلتُ:أما التنكير فلأجل تنكير القرة لأنه المضاف لا سبيل إلى تنكير المضاف إليه)[٤].

والذي يلاحظ على الشواهد الفصيحة المتقدمة أن الاكتساب قد جاء عكس ما هو مطروق في المسألة المذكورة آنفا ، فالمضاف إليه " ساحر" قد اكتسب التنكير من المضاف إليه "كيد" والسبب في ذلك أن التنوين والإضافة متناقضان فلم تنون "كيد" النكرة فوقع التنوين على المضاف إليه لدلالة الثاني المضاف إليه على تنكير الأول المضاف ، فصارت علامة تنكير المضاف في المضاف إليه ، وهناك موارد كثيرة يُنكر فيها المضاف ولكن ليس بالاكتساب ، فأرى أن تذكر مع اكتساب التخصص لأنه اقرب لها.

ثانياً: اكتساب التخصيص والتعميم

أولاً: اكتساب التخصيص.

تناول البحث في المسألة المتقدمة أن وظيفة الإضافة التعريف والتخصيص ، والتخصيصُ هو تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو ، رجلٌ قائمٌ [١] ، فقولنا

---

[١] **الكشاف: ٣/٧٦- ٧٧ وينظر: تفسير البحر المحيط:٦/٢٤٢.**

[٢] **ينظر: روح المعاني ، الآلوسي:١٦/٢٢٩.**

[٣] **السجدة:١٧.**

[٤] **الكشاف:٣/٣٠٢.**

[١] **ينظر: شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الاستراباديّ:٢/٢٨٧والتعريفات ، الجرجاني:١/٧٥.**

:"غلامُ زيدٍ" ، خرج بالإضافة عن إطلاقه ؛ لأن غلاما يكون أعم من غلام رجلٍ[٢] ، ويرى رضي الدين الاسترابادي أن في المضاف المعرّف التخصيص مع الزيادة وهي التعيين[٣].

والظاهر أن التفريق بين ما يكتسبه المضاف تعريفا وتخصيصا قائم مع وجود التداخل بينهما ، يقول ابن هشام وهو يعدد الأمور المكتسبة من الإضافة:(...والثاني التخصيص نحو غلامُ امرأة والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فإن غلامَ رجلٍ أخص من غلام ولكنه لم يتميّز بعينه كما يتميّز غلام زيدٍ)[٤]. فالمضاف إلى النكرة قد اكتسب نوعا من التخصيص أفادها بعض التجديد الذي خفف من درجة إبهامها وشيوعها ، وإن لم تستفد التعريف الكامل ، ولم يبلغ في التعيين وجه المعرفة[١] ، والغرض المعنوي من الإضافة وهو تخصيص المضاف لم يسوّغ إضافة الشيء إلى نفسه وإن اختلف المضاف والمضاف إليه ، وفي القضية اختلاف ، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز إضافته إلى نفسه مع اختلاف اللفظين[٢].

بقى أن نشير إلى أن هناك موردين من موارد الإضافة المحضة لا يتعرّف بها المضاف ، بل يتخصص وإن أضيف إلى معرفة :

احدهما :أن يكون المضاف شديد الإبهام نحو ، غير ، وحسب ، ومثل ، وناهيك ، وشبهك ،وضربك ، وتِربك ، ونحوك ، وندّك ، كلها بمعنى نظيرك ، وخدنك بمعنى صاحبك ، وشرعك ، وقدك ، وقطك ، والثلاثة بمعنى حسبك ولا يقاس على هذه

---

[٢] **ينظر: شرح المفصل ، ابن يعيش: ١١٨/٢.**

[٣] **ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٧١٤/١.**

[٤] **مغني اللبيب:٦٦٣/١.**

[١] **ينظر النحو الوافي:٢٤/٣.**

[٢] **ينظر: اللباب في علوم الكتاب ، ابن عادل الدمشقي:٣٩١/١.**

الألفاظ ويقصر بها على السماع[٣] . واللفظ المبهم ما لا يتضح معناه إلا بآخر ينظم له ويزاد عليه ليزيل إبهامه أو يخفف منه شيوعه[٤] .

والآخر: أن يكون المضاف في موضع مستحق أن يكون نكرة ، أي موقعه الإعرابي وهيأته في استقراء لغة العرب مجيؤه نكرة كالحال والتمييز واسم "لا" النافية للجنس ، أما الحال فنحو "جاء زيد وحدَه" ،وأما التمييز فنحو " كم ناقة وفصيلها" وأما اسم لا فنحو "لا أبا لزيد" فالأنواع الثلاثة نكرات وهي في المعنى "جاء زيد منفردا" و "كم ناقةً وفصيلا لها و"لا أبا لك"[١] ،

وكذلك المعطوف على مجرور "رُبَّ" والمعطوف على التمييز المجرور بـ"كم" نحو ، ربَّ ضيفٍ وأخيه هنا ، وكم رجلٍ وكتبهِ رأيت[٢] .

ومن الظروف الزمانية المبهمة أيضا قد يعطف عليها وهي نكرة وتخصص بالاضافة نحو قوله تعالى: **(لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا)**[٣] والظرف هنا عشية ، نكرة عطف عليها "الضحا" مع إضافة الضمير "ها" الذي يعود على "عشية" فخصصها لما بينهما من الملابسة واجتماعهما في نهار واحد[٤] .

ثانيا:اكتساب العموم أو الشياع.

---

[٣] ينظر: شرح المفصل:١/١١٦-١١٧وشرح شذور الذهب ، ابن هشام:١/٤٢٣وارتشاف الضرب ، أبو حيان:٤/١٨٠٢والنحو الوافي:٤/٢٦.

[٤] ينظر النحو الوافي:١/٢١١.

[١] ينظر:شرح شذور الذهب:١/٤٢٣.

[٢] ينظر:النحو الوافي:٣/٢٦.

[٣] النازعات:٤٦.

[٤] ينظر الكشاف ، الزمخشري:٤/٧٠٠.

اكتساب المضاف للشياع هو عكس ما يراد من وظيفة الإضافة في العربية ، فالمضاف يكتسب التخصيص بإضافة إلى النكرة إلا أن المضاف قد يكتسب العموم أو الشياع بإضافته الى النكرة أيضا ،قال ابن جني: (ألا ترى أن ما لا يستعمل من الاسماء في الواجب اذا أضيف إليه شيء منها صار في ذلك قولك " ما قرعتُ حلقةَ دارِ أحدٍ قط " فسرى ما في احد من العموم والشياع إلى الحلقة وقلت: "قرعتُ باب دار احدٍ" أو نحو ذلك لم يجز)[١].

والظاهر أن الشياع مستفاد من النكرة في سياق النفي ؛ لأنه من دونه لا شياع فيه ، ومثل هذا الاكتساب أشبه ما يكون بما اكتسبه المضاف تنكيرا من المضاف إليه ، والأصل بين المتضايفين أن يتعرّف المضاف أو يتخصص لا أن ينكر أو يعمم.

ثالثا: اكتساب التذكير والتأنيث.

أولا: تأنيث المذكر.

الحمل على المعنى من ظواهر العربية الواسعة في الاستعمال ، ومن مصاديق هذه الظاهرة وتطبيقاتها تأنيث المضاف المذكر بإضافته إلى المؤنث ، يقول ابن جني :(اعلم أن هذا الشرج غورٌ في العربية بعيد ومذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث...)[١].

ظاهرة اكتساب التأنيث من الإضافة لها شرطان:أحدهما متوقف على الآخر أو متداخل معه.

أولهما أن الاكتساب متوقف على أن يكون المضاف بعضا من المضاف اليه ، وإن لم يكن كذلك لم يجز الحذف ، ومن ثمَّ لا يكتسب شيئا ، قال سيبويه وهو سبّاق في رصد هذا الشرط: (وربما قالوا في الكلام ذهبتْ بعض أصابعه ، وإنما أنث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه ولو لم يكن منه لم يؤنثه ؛ لأنه لو قال ذهبت عبدُ أمّك لم يحسن...)[٢] .

---

[١] **الخصائص ، ابن جني:١/٣٥٣.**

[١] **الخصائص:٢/٤١٥.**

[٢] **الكتاب:١/ ٥١ وينظر:المقتضب:٤/١٩٩.**

والآخر أن يكون المضاف صالحا لحذفه وإقامة المضاف إليه مقامه ، قال رضي الدين الاسترابادي: (وقد يكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه إنْ حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه ،عنه بالمضاف إليه...)[٣].

ومما تجدر الإشارة إليه أن المفسرين نسبوا إلى المبرد أنه اصطلح على هذه الظاهرة بـ(التأنيث على المجاورة)[١] ، ولم أجده في المقتضب ، ويبدو أنه مصطلح يتفق والظاهرة .

ومن الجدير بالذكر أن هذه الظاهرة النحوية لها صداها في مصادر السماع المتنوعة ، ويمكن أن ننتخب لكل نوع من أنواعه شاهدا لنتبين مدى شيوعها واهتمام النحويين والمفسرين بها.

والمصدر الأول القرآن الكريم ، قال تعالى: **(مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا)**[٢] إنما ذكّر العدد والمعدود "أمثالها" مذكر ؛ لأنَّ المضاف اكتسب التأنيث من المضاف اليه (الهاء) لأنها تعود على موصوف محذوف مؤنث والتقدير : فله عشرُ أمثالها فأُعطي حكم المؤنث في سقوط التاء من عدده[٣].

أما القراءات القرآنية فقراءة:(**تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)**[٤] على المعنى لأن بعض السيارة سيارة ، فاستفادة منها تأنيث العلاقة[٥].

أما الشعر فقول الأعشى:

وتشرق بالقول الذي قد أدعته كما شرِقتْ صدرُ القناة من الدّم

---

[٣] **شرح الرضي على الكافية:٢/٢١٥.**

[١] **ينظر:جامع البيان لأحكام القرآن ، القرطبي:٧/١٤٨وفتح القدير ، الشوكاني:٢/١٨١.**

[٢] **الانعام:١٦٠.**

[٣] **ينظر الكشاف :٢/٧٩ والتفسير الكبير:١٤/٨.**

[٤] **وهي قراءة الحسن البصري وقتادة ومجاهد ، ينظر :إعراب النحاس :٢/٣١٦ يوسف:١٠.**

[٥] **ينظر المحرر الوجيز:**

فأنث الصدر لأن صدر القناة بعض القناة[1].

أما النثر فما ذكره سيبويه ممن يوثق بعربيته (وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به اجتمعت أهل اليمامة لأنه يقول في كلامه اجتمعت اليمامة يعني أهل اليمامة فأنث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام)[2] .

وللظاهرة نفسها نقل ابن جني(ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء أنه سمع بعض العرب يقول وذكر إنسانا فقال فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له أتقول :جاءته كتابي فقال نعم أليس صحيفة...)[3].

أما الحديث النبوي فلم أجد له تطبيقا في هذه الظاهرة ولعله نقص في استقرائي .

وأخيرا أرى أن هذه الظاهرة من مصاديق تنوع العربية في أساليبها وغناها في تراكيبها ودلالاتها وهي أوسع من أن تجمع شواهدها ، واردد كلمات ابن جني بأنه شرجٌ غورٌ ومذهب فسيح.

ثانياً: تذكير المؤنث .

اكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه المؤنث من الشرج الغور نفسه في العربية والمذهب الفسيح اللذين وصفهما ابن جني ، فلا بدَّ من توافر الشروط نفسها في تأنيث المذكر من صلاحية المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه ، ليصحَّ الحمل على المعنى في مثل هذا الأسلوب.

أما من وجهة نظر بعيدة نوعا ما عن واقعة اللغة قريبة من النزعة العقلية فيرى النحويون أن تذكير المؤنث أقوى من تأنيث المذكر من باب الالتزام بالأصل وهو التذكير ، والفرع أضعف وهو التأنيث[1] ، ولا بدَّ أن يكون الحكم مبنيا على

---

[1] **ينظر: الأصول في النحو:٣/٤٧٨.**

[2] **الكتاب:١/٥٣.**

[3] **سر صناعة الإعراب:١/١٢.**

[1] **ينظر: أسرار العربية:١/٢٧٢.**

أساس استقراء الأسلوبين في لغة الفصحاء ، ومن ثمَّ الحكم بكثرة احدهما على الآخر وليس القوة والضعف .

وكان للقرآن الكريم نصيبه في إثبات هذا الأسلوب العربي الفصيح ومنه قوله تعالى : **(فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ)**[٢] تعددت آراء النحويين والمفسرين في نسج هذه الآية الكريمة من حيث الإسناد ووصف الأعناق المؤنثة بجمع المذكر السالم (خاضعين) فلهم في هذا الوصف قولان :

احدهما ، أنه خبر أعناقهم ، والآخر ، أنه حال من الضمير في أعناقهم ، نُسب الثاني إلى الكسائيّ ، وقد تعقبه العكبريّ تضعيفا ورفضا[١].

أما القول الأول فالظاهر أنه للجمهور ، والذي يُشْكل عليه أنه جُمع جمع مذكر سالم ، أي جمع للعقلاء ، واسم ظل جمع لغيره ، وقد كان للعلماء في توجيهه سبعة أقوال كلها موضع تقدير واحترام مع أن بعضها لا يخلو من تكلف ، أول هذه التوجيهات وأهمها وهو موضع البحث على أن "أعناق" اكتسبت التذكير بإضافتها إلى جماعة الذكور "هم" ومن ثمَّ جمع خبرها جمع عقلاء "خاضعين"[٢] .

الذي أودُّ أن أقف عند هو أن أثني على الأقوال الستة المتبقية أولا وأن أخص أحدها بالاختيار ثانيا ، وهو الرأي القائل بأن "خاضعين" جاءت موافقة لرؤوس الآي[٣] ، أي نسق قرآني في نهايات الآيات السابقة واللاحقة "المبين" و "مؤمنين" و "خاضعين" و "معرضين" وترجيح هذا الرأي يأتي من أنه رأي وصفي يكفينا من التكلفات في الآراء المتبقية والتوافق في رؤوس الآيات سياق لفظي يقوي الاختيار والله العالم .

---

[٢] **الشعراء: ٤.**

[١] **ينظر: إملاء ما من به الرحمن ، العكبريّ :١٦٦/٢.**

[٢] **ينظر الكشاف :٣٠٥/٣ .**

[٣] **ينظر :اللباب في علوم الكتاب:٥/١٥.**

رابعاً: اكتساب الإعراب والبناء.

أولا: اكتساب المعرب بناء.

اختلف البصريون والكوفيون في جواز إعراب المضاف المبهم وبنائه سواء أكان زمانا أم مكانا ، فالبصريون يجيزون الحالتين إذا كان المضاف إليه جملة فعلية فعلها ماض فقط ، أما الكوفيون فيجوزون الحالتين إذا كان المضاف إليه ماضيا أو مضارعا أو جملة اسمية[١].

والمبهم من الأزمنة ما لم يدّل على وقت بعينه نحو، الحين ، والساعة ، والوقت[٢] ، والمبهم من الأمكنة ما ليس له حدود معلومة تحصره[٣] ، والجامع بينهما في الإبهام أن المعنى لا يتضح إلا بإضافته.

هذه المبهمات المتقدمة قد تكتسب البناء من الإضافة إلى مبني ، وهي معربة من دونها ، واكتساب البناء يتأتى من ثلاثة استقراءات:

أحدها :إذا كان المضاف مبهما نحو(غير ، ومثل ، ودون) [٤] ، والأدلة على ذلك كثيرة أولها القرآن الكريم **(وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ)**[٥] وقوله تعالى: **(لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)**[١] وقوله تعالى: **(وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ)**[٢] التوجيه النحوي لأصحاب هذا الرأي في الآيتين الأولى والثانية أنَّ "بينهم " نائب فاعل و" بينكم" فاعل بُنيتا على الفتح لإضافتهما

---

[١] ينظر: شرح ابن عقيل:٣/٥٩-٦٠.

[٢]ينظر: شرح شذور الذهب:١/١٠٢.

[٣] ينظر: الأصول في النحو:١/١٩٧.

[٤] ينظر: مغني اللبيب:١/٦٧٢.

[٥] سبأ:٥٤

[١] الأنعام:٩٤.

[٢] الجن:١١.

إلى غير المتمكن الضمير المبني[٣] ، ويؤيد ذلك قراءة الآية الثانية "بينُكم" بالرفع[٤] ، ووجهوا الآية الثالثة على أن "دون" مبتدأ مؤخر بني على الفتح لأضافته إلى اسم الإشارة المبني[٥] ، وقد نُسب هذا المذهب إلى الأخفش[٦] .

وردَّ أبو حيان هذا التوجيه بأن اكتساب البناء من الإضافة إلى المبني ليس مطلقا وإنما في مواضع معينة ولو كان الأمر كذلك لصحّ أن نقول :"مررت بغلامَك" و"قام غلامَك" بالفتح وهذا فاسد[٧].

الثاني: أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف إليه "إذ"[١] ومنه قوله تعالى:(**وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ**)[٢] قرأ نافع والكسائيّ بفتح "يوم" على أنه اكتسب البناء من المضاف إليه "إذ" وقرأ الجمهور بالكسر على الإعراب[٣] .

الثالث: أن يكون المضاف إليه زمانا مبهما ، والمضاف إليه فعلا مبنيا بناء أصليا[٤] ، كقول النابغة :

على حينَ عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما اصح والشيب وازع

أو بناء عارضا كقول الشاعر:

لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حينَ يستصبين كل حليم

---

[٣] **ينظر: الكشاف:٤٥٥/٣ والبحر المحيط:٢٨٠/٧.**

[٤] **وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة وأبي بكر عن عاصم ، ينظر: زاد المسير:٨٩/٣.**

[٥] **ينظر: مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب:٥٢٥/٢ وشرح شذور الذهب:١٠٦/١.**

[٦] **ينظر: مغني اللبيب:٦٧٢/١**

[٧] **ينظر:البحر المحيط:٢٨٠/٧.**

[١] **ينظر: مغني اللبيب:٦٧٢/١.**

[٢] **هود:٦٦.**

[٣] **ينظر: البحر المحيط:٢٤١/٥.**

[٤] **ينظر: مغني اللبيب:٦٧٢/١ وخزانة الأدب:٣٧٦/٣.**

رُويا بالجر على الإعراب وبالفتح على البناء لإضافته إلى الماضي المتأصل في البناء والمضارع المبني عارضا لاتصاله بنون النسوة ، واكتساب المضاف للبناء من المضاف إليه المبني رأي البصريين والكوفيين ، واختاره أبو البركات الانباري[٥] ، وابن الوراق[٦] ، ورجّحه ابن هشام ونقله أيضا عن ابن مالك ، وابن عصفور[١]، واختاره أيضا ابن عقيل[٢] ، والسيوطي[٣] ، ومن المفسرين ابن عطية[٤] ، والشنقيطي[٥].

أما إضافة المبهمات المتقدم ذكرها إلى الفعل المضارع المعرب والجملة الاسمية واكتساب المضاف البناء فاختلاف ذُكر في بداية المسألة ، لا يجوز البصريون مثل هذه الإضافة ، وصحح ابن هشام جواز الوجهين:الإعراب والبناء ولكن الإعراب عنده أرجح[٦] ، وقد اتخذوا من قوله تعالى: ﴿هَـذَا يَـوْمُ يَنْفَـعُ الصَّـادِقِينَ صِـدْقُهُم﴾[٧] شاهدا على الوجهين لاختلاف القرّاء في أدائه ، فنافع وابن محيصن[٨]

---

[٥] ينظر: الإنصاف:١/٢٩٣.

[٦] ينظر: علل النحو:١/٤٤٥.

[١] ينظر: مغني اللبيب: ١/٦٧٢وشرح شذور الذهب:١/١٠٢.

[٢] ينظر: شرح ابن عقيل:٣/٥٩.

[٣] ينظر: همع الهوامع:٢/٢٣٠.

[٤] ينظر : المحرر الوجيز:٢/٢٦٤.

[٥] ينظر: أضواء البيان:٣/٣٨٢.

[٦] ينظر: مغني اللبيب :١/٦٧٢وشرح شذور الذهب:١/١٠٦.

[٧] المائدة :١١٩.

[٨] ينظر: التفسير الكبير:١٢/١١٤وتفسير القرطبي:٦/٣٧٥.

على فتح "يوم" وإضافته إلى الفعل المضارع "ينفع" والباقون على الرفع ، ورفض الزمخشري البناء ؛ لأنه أضيف إلى متمكن[١] ، وتابعه ابن عطية[٢].

أما حجة من أعرب المضاف فلأن الظرف متمكن في نفسه فوجب أن يبقى على حال تمكنه ؛ لأن ما استحقه من الإضافة لعلة أوجبت له ذلك[٣].

أما حجة من قال بالبناء فلأن ظروف الزمان قد خالفت جميع الاسماء بإضافتها إلى الجمل وخروج الشيء عن نظائره نقص له فوجب لهذا النقص أن تبنى[٤]. وفي خلاصة المسألة بدا لي أن أقف على قضيتين:

إحداهما: أن العلل التي ذكروها لمن أعرب ولمن بنى حجج عقلية لا تمت إلى طبيعة اللغة بصلة.

والأخرى: أرجح رأي الكوفيين في الاختلاف ، وإضافة المبهم الزماني والمكاني إلى جمل الماضي والمضارع والجمل الاسمية من باب سعة الكلام وتوسع العرب في أساليبهم وتنوع في استعمالاتهم وهذا الترجيح لا يأتي اعتباطا ، بل هناك ما يؤيده من الشواهد الفصيحة ولا سيما قراءة نافع وابن محيصن لمذكورة آنفا ، ولعل أهم ما يؤكده أيضا أن البصريين الذين قصروا اكتساب البناء في إضافته إلى الماضي المبني أصلا أو المبني عارضا ، وهو الفعل المضارع المتصل بنون النسوة أو التوكيد فقد اعترفوا باكتساب البناء من المضارع بغض النظر عن عرضية البناء ، وهذا ما رآه الكوفيون.

ثانيا: اكتساب المبني إعرابا.

تناول البحث في المسألة السابقة اكتساب الاسم المعرب بناءً بإضافته إلى المبني وفي هذا الموضع العكس ، اكتساب المبني إعرابا بإضافته إلى المعرب ، وقد

---

[١] **ينظر: الكشاف:١/٧٢٩.**

[٢] **ينظر: المحرر الوجيز ، ابن عطية :٢/٢٦٤.**

[٣] **ينظر:علل النحو ، ابن الوراق :١/٤٤٥.**

[٤] **المصدر نفسه:١/٤٤٥.**

اقتصر هذا الاكتساب عند أكثر النحويين على تناول الأعداد المركبة من بين المبنيات .

الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر هما شيئان جعلا شيئا واحدا فأصل خمسةَ عشرَ خمسةٌ وعشرةٌ[١] ، فحذفت الواو وبني احدهما مع الآخر فصارا اسما واحدا[٢] ، فالأصل فيهما الإعراب وبتركيبهما بُنيا على فتح الجزأين.

سيقتصر البحث في العدد المركب على إضافته ومدى التزامه بالبناء أو الرجوع به إلى أصله وهو الإعراب ، فللنحاة في ذلك ثلاثة أقوال:

الأول :أنهما يبقيان على فتح الجزأين نحو "هذه خمسةَ عشرَ زيد" وهو مذهب البصريين والقياس على أكثر كلام العرب ، قال سيبويه: (واعلم أن العرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام على حال واحدة ، كما تقول : اضرب أيُّهم أفضل وكالآن)[١].

أما علة البقاء على بناء الجزأين مع إضافته إلى معرب فلكثرتها في الكلام أولا وأنها نكرة لا تتغير ثانيا[٢].

والثاني: بقاء الجزء الأول على بنائه وإعراب الجزء الثاني – وهذا القول هو موطن الشاهد – وقد وُصفت بأنها لهجة رديئة لبعض العرب ، قال سيبويه : (ومن العرب مَن يقول خمسةَ عشرُك وهي لغة رديئة)[٣] .

نسب الزمخشري هذا القول إلى الأخفش وتابعه في ذلك السيوطي ، قال:(وجوز الأخفش إعرابها مضافة إلى اسم بعدها "كبعلبك" فيقال هذه خمسةَ عشرُك ببقاء الصدر مفتوحا وتغيير آخر العجز بالعوامل)[٤].

---

[١] ينظر: الكتاب:٣/٢٩٧.

[٢] ينظر:الأصول في النحو:٢/١٠٤.

[١] الكتاب :٣/٢٩٨-٢٩٩.

[٢] المصدر نفسه :٣/٢٩٩والمقتضب:٢/١٧٩.

[٣] الكتاب:٣/٢٩٩.

يرى المبرد أن هذا القول له وجه من القياس كما تقول ذهب أمس بما فيه وذهب أمسُك بما فيه والقياس الأكثر على لغة العرب البناء ؛ لأن ما لم ترده النكرة إلى أصله لم ترده الإضافة ، وأما أمسُ في التمثيل المتقدم فمعرفة ولو جعلت نكرة لردت إلى الإعراب[١].

أما حجتهم في الإعراب فلأن المضاف إليه يقوم مقام التنوين فكأن خمسة عشر لما أضيفت نونت والتنوين يوجب لهما الإعراب وكذلك ما قام مقامه[٢] ، وهذه حجة ضعيفة من وجهة نظر ابن الوراق ، قال: (وهذه حجة ضعيفة لأنا وجدنا مضافا مبنيا فلو كان المضاف إليه يوجب هذا الحكم استوى ذلك في كل مضاف فلما وجدنا بعض المضافات مبنيا علمنا أن الإضافة لا توجب إعراب المضاف في كل موضع)[٣].

والثالث: إعراب الصدر المركب بحسب العوامل وجرّ العجز بالإضافة وإضافة العجز الى ما بعده إضافة ثانية ، هذا القول نسبه ابن هشام إلى الكوفيين ونسبه السيوطي إلى الفراء[٤]، قال ابن هشام:(وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو أن يضاف الأول إلى الثاني كما في "عبد الله " نحو "ما فعلت خمسةُ عشرِك")[١].

ومما تجدر الإشارة إليه أن المضاف الثاني "عشر" لم يُعرب بإضافته إلى الكاف ، وإنما إعرابه لأنه مضاف إليه مجرور بالإضافة.

خلاصة القول في اكتساب المبني إعرابا ثلاثة أقوال : الأول لا يكتسب شيئا ويبقى على بناء الجزأين وهو الأكثر في لغة العرب ، والثاني يعرب بإضافته ونُسب

---

[٤] همع الهوامع :٣/٢٥٦.

[١] ينظر:المقتضب :٢/١٧٩.

[٢] ينظر:علل النحو:١/٥٠٢.

[٣] المصدر نفسه:١/٥٠٢

[٤] ينظر:همع الهوامع:٣/٢٥٦.

[١] أوضح المسالك:٤/٢٥٩.

إلى الأخفش وقد وصفها سيبويه بأنها لهجة رديئة ، والثالث إعراب المضاف من إضافته أصلا وهذا القول أظنه خارجا عن المسألة ويبدو لي الاقتصار على رأي الجمهور أولى لشيوعه في لغة الفصحاء أولا وقلة الإعراب بالإضافة ثانيا فضلا عن رداءتها وعدم إيراد شواهد عليها .

المبحث الثاني

الاكتساب من الإضافة في ظواهر فرادية متفرقة.

تقدم في المبحث الأول أن المضاف اكتسب من المضاف إليه في قضايا ثنائية ،بعضها ولا سيما التعريف والتخصيص من المعاني التي تكتسب وهي الوظيفة الأساسية للإضافة .

أما في هذا المبحث فقد جعلته في ظواهر نحوية منفردة ، أي لا تتبادل المعاني اكتسابا فيما بينها وإنما تكتسب من المضاف إليه معنى أو موقعا على نحو منفرد ،ويمكن أن نتناولها على النحو الآتي:

أولا : اكتساب الصدارة في الكلام .

في العربية ألفاظ لها الصدارة في الكلام بسبب وضعها والمعاني التي تؤديها ، وهذه الألفاظ قد تقع مضافا إليها ، وبما أن المضاف إليه رتبته بعد المضاف ، فمن البديهي أن ما له موقع الصدارة سيتأخر عن رتبته في الكلام وبذلك سيكتسب المضاف هذا الموقع من المضاف إليه ؛ لأنهما متلازمان ولا ينفك أحدهما عن الآخر ، فهو اكتساب موقعي في ترتيب الكلام العربي الفصيح ، ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا الاكتساب الموقعي واجب ومن الأحكام الحتمية في الإضافة ، ووجوبه نابع من وجوب التصدر لطائفة من الألفاظ العربية.

والحقيقة أن في اكتساب الصدارة اكتسابين :احدهما اكتساب لفظي يتمثل في ترتيب ألفاظ التراكيب من حيث الموقع ، والآخر:اكتساب معنوي يتمثل في المعاني المكتسبة من الإضافة كالاستفهام والجزاء وغيرها.

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ ابن هشام عندما تحدث عن الأمور المكتسبة من الإضافة فقد خص وجوب التصدر بأنها أحد تلك الموارد ، وجعل الاستفهام مثلا على اكتساب التصدر ولم يجعله معنى مكتسبا من الإضافة ، يعني أنه أكّد اكتسابه اللفظي من دون المعنوي ، وعليه يمكن أن نفرد لاكتساب الصدارة حديثا لنتبيّن الفرق بين الاكتساب اللفظي الموقعي من الصدارة ، والاكتساب المعنوي من الاستفهام والجزاء.

ثانيا: اكتساب الاستفهام.

حرفا الاستفهام واسمائه من الألفاظ التي تتصدّر الكلام ، ويراد بها طلب الاستخبار ، فإذما أُضيف إليها سبقها المضاف من ناحية الموقع أولا ، وقد تقدم واكتسب معناه ثانيا ، قال ابن هشام : (...التاسع وجوب التصدر ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو ، غلام مَن عندك ؟ والخبر نحو ، صبيحة أيّ يومٍ سفرك ؟ والمفعول نحو ، غلامَ أيّهم أكرمت ؟ ومن ومجرورها في نحو ، من غلامِ أيّهم أنت أفضل ...)[1].

والذي يلاحظ على نص ابن هشام أنه أكّد اكتساب وجوب التصدّر من الإضافة ، وقد جعل صدارة اسم الاستفهام دليلا على هذا الاكتساب ، ونوّع الأمثلة بحسب المباحث النحوية فجعله مبتدأً وخبرا ومفعولا واسما مجرورا ، وما ذكره أمر واقع ، فضلا عن اكتساب معنى الاستفهام من هذه الإضافة ، قال تقي الدين النيلي: (ويكتسي المضاف من المضاف اليه . سوى التعريف . أوصافا حكم الاستفهام تقول:

---

[1] **مغني اللبيب:١/٦٦٩.**

"غلام أيّهم تضرب" ؟ فيجب تقديم الغلام على عامله تضرب كما يجب في " أيّهم تضرب "؟)[1].

وعودا على بدء أن ابن هشام قد أكّد مَن يلتزم المتصدّر أو يضاف إليه يتصدر معه ، وقد أورد البيتين الآتيين:

عليك بأرباب الصدور فمن غدا مضافا لأرباب الصدور تصدرا

وإياك أن ترضى صحابة ناقص فتنحط قدرا من علاك وتحقرّا

ثالثاً: اكتساب الجزاء.

اكتساب الشرط من أدلة اكتساب الصدارة وشواهدها ، واكتسابه من موارد الاكتساب المعنوي ، قال سيبويه :(...وتقول: غلامَ مَن تضرب أضربه ، لأن ما يُضاف إلى مَن بمنزلة مَن ، ألا ترى أنك تقول :أبو أيّهم رأيته ، كما تقول : أيّهم رأيته...وحسن الاستفهام ها هنا يقوّي الجزاء ، تقول : غلام مَن تضرب ، وبغلام من مررت...)[1].

الذي يلاحظ على نص سيبويه أنه يحتمل اكتساب القضيتين من الإضافة الصدارة ، والجزاء فقوله :"ما يضاف الى مَن بمنزله من" يمكن أن يكون إضافة المعنى واكتساب الجزاء ، ويمكن أن يكون الموقع واكتساب الصدارة.

أما المبرد فقد خص الاكتساب للجزاء دون الموقع ، قال : (فإن قلت اجعل أياً واجعل من جزاءً فقد أحلت لأنك إذا أضفت إلى الجزاء اسما دخله الجزاء ألا ترى أنك تقول: "غلامَ مَن يأتك تأته " فيصير الجزاء للغلام صلة)[2].

---

[1] **الصفوة الصفية في شرح الألفية ، تقي الدين إبراهيم النيلي:٧٠٢/١وينظر :الإرشاد إلى علم الإعراب ، شمس الدين الكيشي :٣٢٨.**

[1] **الكتاب :٨٢/٣.**

[2] **المقتضب : ٢/ ٣٠١وينظر: اللمع في العربية:٨٠/١.**

والذي يظهر من نصوص المتقدمين فيما يكتسب من الإضافة استفهاما وجزاء أنهم أدركوا الاكتسابين المتداخلين اللفظي الموقعي ، والمعنوي ، وقد ظهر ذلك في نص سيبويه المتقدم ذكره وأكده المبرد .

رابعا:اكتساب المصدرية.

هذا الاكتساب معروف في باب ما ينوب عن المفعول المطلق ، وأكثر ما يكون في ألفاظ "كل وبعض" ومنه قوله تعالى: **(فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ)**[١] وفي الصفة لمصدر محذوف نحو قولنا :"تكلمت أحسنَ التكلم" والتقدير تكلمت تكلما أحسن التكلم[٢] ، وفيما كان المضاف أصله اسم استفهام كما في قوله تعالى : **(وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)**[٣] فأي مفعول مطلق ناصبه ينقلبون ، ويعلم معلقة عن العمل الاستفهام[٤].

خامسا: اكتساب الظرفية.

شرط اكتساب الظرفية أن يكون المضاف "كل وبعض" أو ما يدل على الكلية أو الجزئية ، والمضاف إليه ظرفا[٥] ، ومنه قوله تعالى: **(كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ**

---

[١] **النساء:١٢٩.**

[٢] **ينظر: النحو الوافي:٢/٣،٢١٦/٦١.**

[٣] **الشعراء:٢٢٧.**

[٤] **ينظر: مغني اللبيب:١/٦٦٨.**

[٥] **ينظر: النحو الوافي:٣/٦١.**

جُلُودًا)[٦] اكتسب "كل" الظرفية من إضافته إلى "ما" المصدرية الظرفية[١] ، وقوله تعالى:(تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ)[٢] تعطي ثمرها كلَّ وقت وقتّه الله.[٣]

ومن الشواهد الشعرية على اكتساب الظرفية قول الأسود بن يعفر:

هما خيباني كلَّ يومٍ غنيمةٍ وأهلكتهم لو أن ذلك نافع

اكتسبت "كل" الظرفية من إضافتها إلى "يوم"[٤] .

سادسا: اكتساب الجمع.

اكتساب الجمع من الإضافة لم أجد له ذكرا في كتب المتقدمين –في حدود ما اطلعت عليه – ولم يذكره ابن هشام مع الأمور التي تُكتسب بالإضافة[٥] ، ولم يذكره السيوطي الذي استدرك عليه مواضع أخر للاكتساب[٦].

هذا الاكتساب ذكره عبد القادر البغدادي واستشهد له ببيت قيس مجنون ليلى :

وما حبّ الديار شغفن قلبي ولكن حبّ من سكن الديارا

على أنَّ "حب" المضاف اكتسب شيئين:التأنيث والجمع ؛ لأنَّ الديار جمع مؤنث ، ومثّل له أيضا بقول البحتري:

وكم ذدت عني من تحامل حادث وسورة أيامٍ حززن إلى اللحم

فسورة اكتسبت الجمع من إضافتها إلى أيام والدليل إعادة الضمير من "حززن" جمعاً[١].

---

[٦] **النساء:٥٦.**

[١] **ينظر: البحر المحيط:٣/٢٨٥.**

[٢] **إبراهيم:٢٥.**

[٣] **ينظر: الكشاف:٢/١٥٩.**

[٤] **ينظر: خزانة الأدب:١١/٣٢٧-٣٢٨.**

[٥] **ينظر: مغني اللبيب:١/٦٦٨.**

[٦] **ينظر: الأشباه والنظائر:٢/١١٦.**

يبدو لي أن أُضيف اكتسابا آخر للجمع لم يأتِ ذكره تضافر عليه دليلان: أحدهما الإضافة وهو مورد البحث ، والآخر السياق القرآني بنوعيه: اللفظي والمقامي ، ويتمثّل هذا الاكتساب في قوله تعالى :(**وَقَالَ الَّذِي آَمَنَ يَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ يَوْمِ الْأَحْزَابِ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ**)[٢] فمثل أُضيف إلى "يوم" المفرد و"يوم" أضيف إلى "الأحزاب" الجمع والأحزاب فسرت في السياق أنهم قوم نوح وعاد وثمود ، فيوم اكتسب الجمع من المضاف إليه الأحزاب فصار التقدير أيام الأحزاب و"مثل" اكتسب الجمع من المضاف اليه " الأيام" فصار المعنى والتقدير "أمثال أيام الأحزاب" الممثلة في السياق التفصيلي قوم نوح وقوم عاد وقوم ثمود ، قال الزمخشري: (مثل أيامهم لأنه لما أضافه الى الأحزاب وفسرهم بأقوام نوح وعاد وثمود ... اقتصر على الواحد من الجمع لأن المضاف اليه أغنى ذلك...)[١].

والظاهر أن السياق الذي فصّل بعد الإجمال كان له أثر لا يقل عن الإضافة في هذا الاكتساب يدليل أن الآية الأخرى التي وقعت بدلا منها يجري عليها ما جرى على الآية الأولى المبدل منها والتقدير مثل دؤوب الأقوام : نوح وعاد وثمود ، والله العالم بحقائق كلامه .

سابعا:اكتساب الجنس.

(اسم الجنس ما وضع لأن يقع على شيء وشبهه كالرجل فإنه وضع لكل فرد خارجي على سبيل البدل)[٢].

وما يضاف الى اسم الجنس يكتسب الجنسية بالإضافة ، قال الرازي: (اعلم أن "نعم وبئس" أصلان ...فاعلهما اسما يستغرق الجنس إما مظهرا وإما مضمرا على

---

[١] **ينظر: خزانة الأدب: ٤/٢١١-٢١٢.**

[٢] **غافر:٣٠-٣١.**

[١] **الكشاف:٤/١٦٩ وينظر:البحر المحيط:٧/٤٤٤.**

[٢] **التوقيف على مهمات التعاريف ، المناوي:١/٦٣.**

وجهين : الأول ... والثاني نحو قولك :نعم غلامُ الرجل زيد)[1]. والجنس ذكر للأعلام فيه معنى الجمع ، وانما كان المضاف الى الجنس كالجنس لأن المضاف يكتسي تعريف المضاف اليه[2].

ثامنا: اكتساب الوصف.

الصفة ما تدل على بعض أحوال الذات ، تساق للتفرقة بين المشتركين في الاسم ، ويقال: إنها للتخصيص في النكرات ، وللتوضيح في المعارف ، وقد تأتي للمدح أو الثناء والتعظيم ، وللذم أو التحقير ، والتأكيد[3] .

تناول النحويون لفظة "أيّ" المشددة وفصّلوا القول في أنواعها المتعددة ومعانيها المتشعبة فرصد طائفة منهم معنى الوصف فيها الدال على الكمال في الموصوف وهذه الدلالة واضحة بإضافتها إلى النكرة أو المعرفة بغض النظر عن إعرابها ، قال ابن هشام :(...أن تكون دالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة نحو ، زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ ، كامل صفات الرجال وحالا للمعرفة كـ"مررت بعبد الله أيّ رجلٍ")[4] .

وقد اصطلح عليها بعض ممن رصد لها اكتساب معنى الوصف من الإضافة بـ"اكتساب الاشتقاق" ، قال :(وقد يكتسب المضاف من المضاف إليه ...الاشتقاق نحو مررت برجلٍ أيّ رجلٍ)[1].

والظاهر أنه يقصد بالاشتقاق أن "أيّ" المؤولة بالمشتق فمعنى " رجل أيّ رجلٍ " كامل الرجولية ، قال الزمخشري في الوصف بالمشتق: (وهي في الأمر العام إما أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة وقولهم: تميميّ وبصريّ على تأويل منسوب ...وتقول: مررت برجلٍ أيّ رجلٍ أيّما

---

[1] **التفسير الكبير:٣/٦٦.**

[2] **ينظر: اللباب:١/٨٤ وكتاب الكليات :١/١٣٤.**

[3] **ينظر : المفصل ، الزمخشري:١/١٤٩.**

[4] **مغني اللبيب:١/١٠٩.**

[1] **كتاب الكليات:١/١٣٤.**

رجلٍ على معنى كامل الرجولية ... ومررت برجلٍ رجلِ صدقٍ وبرجلٍ رجلِ سوءٍ كأنك قلت: صالح وفاسد)[٢] .

وقد نقل الزمخشري أن سيبويه قد ضعّف أن يُقال: مررت برجلٍ أسدٍ على تأويل أنه جريء[٣] ، وهو نقل صحيح عن سيبويه وعده قبيحا أيضا[٤].

الذي أود أن أقف عنده أن أكثر النحويين ذكروا تفصيلات "أيّ" المشددة المتقدم ذكرها وغيرها كثير إلا أنهم لم يذكروا اكتساب الوصف من المضاف إليه النكرة أو المعرفة ولم يُذكر هذا الاكتساب في المؤلفات التي عقدت مطلبا للاكتساب من الإضافة.

ومن الجدير بالذكر أن التمثيل المتقدم ذكره يفهم منه معنى التعجب فضلا عن المدح والكمال ، قال الرماني :(وتكون مدحا وتعجبا كقولك : مررت برجلٍ أيّ رجل ، قال الشاعر: فأومأت إيماء خفيا لحبتر فلله عينا حبتر أيّما فتى)[١]

فأيّ بهذه الكيفية ملازمة للإضافة لفظا ومعنى ، ولم أجد ذكرا – في حدود اطلاعي – لتركيب آخر اكتسب الوصف من الإضافة سوى إضافة "أيّ" الكمالية للنكرة والمعرفة.

تاسعا وعاشرا: اكتساب التخفيف ، واكتساب إزالة القبح.

التخفيف وإزالة القبح أثران من آثار الإضافة غير المحضة ، وهي إضافة الوصف العامل إلى معموله وهما من الآثار اللفظية لا المعنوية ، وقد أُصطلح عليها بالإضافة اللفظية ؛ لأن فائدتها التخفيف اللفظي وذلك بحذف النون من المثنى المضاف وجمع المذكر السالم وملحقاتهما فضلا عن حذف التنوين ، فالمحذوفات

---

[٢] **المفصّل:١/١٤٩-١٥٠.**

[٣] **ينظر: المفصّل:١/١٥٠.**

[٤] **ينظر: الكتاب:١/٤٣٤.**

[١] **ينظر: حروف المعاني:١/٦٣.**

المذكورة من المضاف كانت سببا لثقل اللسان فبالإضافة الى معمولها يخف النطق[١] ، فنقول: "هذا ضاربُ زيدٍ" على نية الانفصال هذا ضاربٌ زيدا .

أما الاكتساب العاشر من الإضافة فهو إزالة القبح ، وهو أثر لفظي أيضا ، ذلك القبح الذي يلازم بعض الأحوال الإعرابية الجائزة ، ومنها في الصفة المشبهة ، نقول: "الصديق سمحٌ الطبعُ" ، على أنَّ الطبع فاعل للصفة المشبهة ، وفيها قبح يتمثّل بخلو الصفة المشبهة من ضمير يعود على الاسم الذي يقع عليه معناها ومدلولها ، ويجوز نصب الطبع على أنه شبيه بالمفعول به[٢].

وقال ابن هشام :(والدليل على أنها لا تفيد تخصيصا أن أصل قولك : ضاربُ زيدٍ ، ضاربٌ زيدا فالاختصاص موجود قبل الإضافة وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف فيحذف التنوين الظاهر كما في " ضاربُ زيد" ...وأما رفع القبح ففي نحو "مررتُ بالرجل الحسنِ الوجهِ" فإن في رفع "الوجه" قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف ، وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى المتعدي)[٣].

نتائج الدراسة

١. تأكّد ما قيل:إن العربية متنوعة في أساليبها وغنية في تراكيبها ودلالاتها ، ومن مصاديق هذا التنوع والغنى ظاهرة الاكتساب من الإضافة .

٢. كان القرآن الكريم ميداناً رحباً في شواهد هذه الظاهرة وتطبيقاتها ، فقد زخر بالكثير من معاني هذا الاكتساب.

٣. الإضافة معنى من المعاني النحوية وما يكتسبه المضاف من الاضافة هو اكتساب معنوي وأكثر ما تكون في الإضافة المحضة ، ومنها اكتساب

---

[١] ينظر: النحو الوافي:٣/٣٢.

[٢] ينظر: النحو الوافي:٣/٣٢.

[٣] أوضح المسالك:٣/٩٢ وشرح شذور الذهب:١/٤٢٣ وشرح قطر الندا :١/٢٥٤.

التعريف والتخصيص والتذكير والتأنيث وهذه كلها آثار معنوية بدلالة أن الإضافة المذكورة يصطلح عليها بالاضافة المعنوية.

٤. تبيّن أنَّ الاكتساب يتبادل في ظواهر ثنائية مثل الإعراب والبناء والتخصيص والتعميم وغيرها ، وكذلك في ظواهر فرادية.

٥. في بعض مظاهر هذه الظاهرة يجتمع اكتسابان : لفظي ومعنوي ، وقد تجلى ذلك في قضية اكتساب الصدارة في الكلام لفظا من ناحية الموقع ومعنى من ناحية دلالة المتصدّر.

٦. ظهر في بعض موارد البحث أن السياق كان له أثر واضح في ظاهرة الاكتساب من الإضافة ولا سيما في المغايرة أو المماثلة بين المتضايفين وفي موارد أخر .

٧. كان للنحويين موقفان من قضية اكتساب التنكير من الإضافة فبعضهم اعترض على مثل هذا الاكتساب ، وبعضهم الآخر عدّه اكتسابا في غاية الحسن ، والحقيقة أن اكتساب التنكير من الإضافة هو عكس ما هو شائع عن وظيفة الإضافة ، لذلك اختلفوا في اكتسابها.

٨. اصطلح المبرّد على اكتساب التأنيث من الإضافة بـ(التأنيث بالمجاورة) واصطلح البغوي المفسر على اكتساب التذكير بـ(مجاورته المذكر) وهما اصطلاحان يتفقان وطبيعة الظاهرة.

٩. تبنى البحث فكرة أن يُحْكم على اكتساب التذكير والتأنيث وأيهما أكثر اكتسابا في العربية من طريق استقراء الأسلوبين في لغة الفصحاء ؟ وليس الحكم أيهما أقوى واضعف والنظر إلى القضية بنزعة عقلية وأن تذكير المؤنث أقوى بالتزام أصل التذكير.

١٠. تبـيّن أن هـذه الظـاهرة كـان لهـا أثـر واضـح فـي طائفـة مـن مسـائل الاختلاف النحوي بين الكوفيين والبصريين.

١١. ظهر أن اكتساب التخفيف وإزالة القبح أثران لفظيان من آثار الإضافة غير المحضة.

١٢. تبيّن أن هناك تداخلا بين المضاف العلم بإضافته إلى النكرة وبين المضاف المخصص بدلالة قول سيبويه في المضاف العلم:(صار نكرة فليس بالعلم الغالب) وتنكير العلم يُراد به تقليل شأنه أو الإيهام.

١٣. تبيّن أن اكتساب الظرفية مقتصر على (كل وبعض) بإضافتها إلى الظرف ولم تُكتسب الظرفية في غيرهما.

١٤. اكتساب معنى الجمع من الإضافة لم أجد له ذكرا في كتب المتقدمين – في حدود اطلاعي – ولم يذكره من اهتم باستقصاء موارد الاكتساب من المتأخرين .

١٥. اكتساب معنى الوصف قد اقتصر ذكره على (أيّ) الكمالية فقط ، وقد اصطلح بعضهم على هذا الاكتساب بـ(اكتساب الاشتقاق) ولم يذكره أيضا المهتمون بموارد الاكتساب من الإضافة .